

التعريب والشخصية الوطنية

الأستاذ/ عبد السلام ضرغام

ما من شك في أن لكل شعب شخصيته المتميزة الخاصة، وأنه مالم ينجح في إقامة هذه الشخصية بجميع ابعادها في واقعه المعيش يبقى ناقص الاستقلال سهل الذوبان في الكيانات الأخرى الأكثر محافظة على شخصيتها..

ومن البديهي أن تكون اللغة هي حجر الاساس في كل شخصية تريد الثبات والصمود والبروز والتألق، لأنها ببساطة وسيلة التعبير عن أفكار ومشاعر الأفراد والجماعات، وأداة التفاهم والتواصل بين الأجيال، والوعاء الذي يحفظ خبرات الأمة وآدابها وإبداعاتها ويعطيها بالتالي قوة الدفع لبناء المستقبل وتحقيق الرقي والتقدم.

وضع اللغة العربية في الجزائر أثناء العهد الاستعماري

لقد ظلت الجزائر منذ الفتح الإسلامي محافظة على الثقافة العربية الاسلامية التي انصهرت في بوتقتها وساهمت في إثرائها بكثير من الإنتاج الفكري والإبداع الغني والمؤلفات القيمة، فازدهرت اللغة العربية في هذه الديار وأضحت لها مراكز إشعاع كبرى في مختلف أرجاء «الجزائر كتلمسان ووهران وبجاية ومسيلة ومازونه وقسنطينة وغيرها»، كما كانت الوسيلة وأداة التعامل في كل المجالات الإدارية والعلمية والعسكرية، وكانت جميع الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية تصاغ بالعربية، ومن بينها تلك الوثائق المتبادلة بين الأمير عبد القادر وقادة الغزو الاستعماري ومراسلات الداوي حسين والاتفاقات والمعاهدات الثنائية التي أبرمتها الجزائر في تلك الحقبة مع مختلف الأطراف الدولية، والتي لا تدع مجالاً للشك في حقيقة اللغة العربية كعنصر أساسي لا ينفصل عن الشخصية الوطنية الجزائرية.

ومن المعروف أن عملية الاحتلال عام 1830 رافقتها حرب شعراء على عناصر الهوية الوطنية الجزائرية من دين وثقافة ولغة، فتحوّلت وفق ذلك المساجد إلى كنائس وكنكات، وتم التضييق على تعليم اللغة العربية وتعطلت دور العلم والثقافة وأتلقت المكتبات،

وذلك كله في محاولة لمحو الشخصية الجزائرية ومسح معالمها لإلحاقها بشخصية المستعمر الذي يدرك تمام الإدراك بان الأمر لا يستقيم له إلا بالقضاء على هذه الشخصية.

وفي خضم الحرب المعلنة على معومات الأمة الجزائرية، عملت إدارة الاستعمار كل ما في وسعها من أجل أن تحط من شأن اللغة العربية بدعوى أنها لغة ميتة لا طائل من اعتمادها في الحياة اليومية للمواطن. غير أن الشعب الجزائري الذي يدرك بسجيته أهمية العامل اللغوي في الحفاظ على هويته في معترك تحديه الاستعمار، راح يعبئ إمكاناته للإبقاء على تعليم لغته بين أبنائه كتعبير عن مقاومته المسخ ومواجهة حملات التشويه، وقد قامت بهذا الدور بالدرجة الأولى كتاتيب تحفيظ القرآن الكريم المنتشرة عبر كل المدن والقرى. وكنا بعض الزوايا التي يتهافت عليها الطلاب لتعلم علوم الدين ومبادئ البلاغة والنحو والصرف، وأحيانا المنطق والرياضيات.

هذه المقاومة الذاتية للمجتمع الجزائري، كانت وراء ظهور الحركات الإصلاحية المنفرقة التي لم تستبعد المقومات الأساسية للشعب الجزائري في مناهضتها للاستبداد والتسلط، وقد أسفرت في العقد الثالث من هذا القرن عن بروز حركة واسعة حملت لواء تعليم اللغة العربية بطرق أكثر عصرية وشمولية، تتمثل في (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) التي قامت بحملة تحسيسية لأهمية تعليم اللغة العربية وبناء المدارس الحرة لحماية اللغة العربية من الضياع، فاستجاب الشعب الجزائري لهذا النداء، وتم بناء

العشرات من المدارس في مختلف أنحاء البلاد، وجند المئات من المعلمين، وأوجد نظام محكم لتسيير هذه المدارس قبل أن يتأسس المعهد الثانوي (عبد الحميد بن باديس) بقسنطينة إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية..

ومع بداية العقد الخامس شرعت الجمعية في إرسال بعثات طلابية الى معاهد وجامعات البلدان الشقيقة كمصر والعراق وسوريا والأردن والكويت بهدف إعداد الكفاءات اللازمة للمدارس الثانوية التي ترمع الجمعية الاستزادة منها بمجرد إعداد إطاراتها، دون ان

ننسى جامع الزيتونة وفروعه بتونس وجامع القرويين بفاس اللذين ظلا قلة لطلاب العلم الجزائريين يتوافدون عليهما لتلقي علوم الدين واللغة، ثم العودة الى الوطن للتدريس في المدارس الجزائرية.

وأمام استعادة الشعب الجزائري في الدفاع عن هويته اللغوية الثقافية، عمدت إدارة الاستعمار إلى إدراج كل معلم أو متعلم للغة العربية ضمن القائمة السوداء التي يعتقل صاحبها ويزج به في السجن لمجرد ظهور حوادث تستدعي منها الزجر، وعندما اندلعت ثورة التحرير، سارعت إلى غلق هذه المدارس والى تعقب معلمها وطلبها الذين التحقوا في أغلبهم بطلائع المجاهدين ليشكلوا النواة الأولى لجيش التحرير الوطني قبل أن يلتحق بهم زملاؤهم تلاميذ المدارس والجامعات الفرنسية عام 1956.

ومع اندلاع الثورة رفعت جبهة التحرير الوطني شعار إعادة الاعتبار للغة العربية، وعم تعليمها سائر وحدات جيش التحرير، وقامت بالزام من يعرف اللغة العربية تعليمها لمن لا يعرفها، وشجعت كتاتيب تحفيظ القرآن، وركزت على المعتقلات والسجون التي تحولت على يدها طوال سنوات الكفاح الى مراكز لتعليم اللغة العربية ونشر الوعي الوطني، وقد تحققت في ذلك نتائج مشرفة أكسبت الكثيرين قاعدة الانطلاق في بناء مستقبلهم العلمي بعد استغلال البلاد..

ولو استمرت قوة الدفع للتعريب على تلك الوتيرة لبلغت العملية منتهاها في السنوات الأولى من الاستقلال، غير أن تبدل سلم الأولويات وتمحور الاهتمام حول بناء الدولة كان من بين الأسباب التي أدت الى تأجيل تطبيق شعار التعريب وتعوضه للابتزاز والمزايدة لسنوات أخرى لاحقة..

الاستقلال الوطني ومبدأ التعريب الشامل

إن المعركة التي دارت لمدة قرن وثلاث بين الشعب الجزائري والاستعمار الفرنسي كانت بالدرجة الأولى معركة حول الشخصية الجزائرية بكل أبعادها الدينية واللغوية والثقافية. وعلى الرغم من أن المعركة حسمت بطرد الأجنبي الدخيل ودحضه، إلا أنه يصعب في ضوء الوقائع الاجتماعية السياسية التي أعقبت الاستقلال القول بأن الشعب الجزائري استكمل كل عناصر سيادته برحيل آخر جندي فرنسي، من أرضه، ذلك لأن البلاد عرفت غداة الاستقلال هجرة جماعية للكفاءات والخبرات الأجنبية، واضطرت تحت وطأة الفراغ المهول الذي تركته في مختلف دواليب الإدارة والاقتصاد للاستعانة مؤقتاً بالرصيد البشري القليل المكون باللغة الفرنسية لملء ذلك الفراغ، وشرعت في الوقت ذاته في التعريب التدريجي للمنظومة التربوية التي على أساسها يتحدد مستقبل البلاد، واستعانت من أجل هذا الغرض بالمتعاونين الأشقاء، وأنشأت ميكانيزمات جديدة كالمجلس الأعلى للتعريب واللجنة الوطنية للتعريب أيضاً، والتي عقدت أول ندوة لها عام 1975،

غير أن نجاح المسعى كان جزئياً ومحصوراً في قطاعات دون أخرى، وقد تبين بأن الصراع اللغوي والتناقض الفكري أصبح يتعمق من يوم إلى آخر بين فئتين، الأولى تسند حركة التعريب وتدعو إليه كحتمية تاريخية لا يكتمل استقلال البلاد بدونه، والثاني مناهض لهذا الطرح بدعوى أن اللغة مجرد وسيلة تعبير، وأن استبدال اللغة الفرنسية (المتقدمة) حضارياً باللغة العربية (المتخلفة) سيفقد الجزائر مكانتها ودورها في المجتمع الدولي، وقد كشف هذا الصراع الذي احتدم خصوصاً في السبعينات والثمانينات الجانب الخفي في استراتيجية الاستعمار الفرنسي التي نجحت في تشكيل بعض النفوس الجزائرية بتشكيلها الكولونيالي. وأضحت تنوب عنه القيام بما عجز عن تحقيقه طوال فترة الاستعمار، وهؤلاء هم اللذين وقفوا دوماً في وجه التعريب، ويتوخون نفس الأهداف الكولونيالية التي ترمي إلى اقتطاع الشعب الجزائري من أصوله الحضارية لاستمرار هيمنتها عليه.

فقد كتب الفرنسي (روجيه كان) في جريدة لوموند الفرنسية عام 1979 دراسة تحت عنوان (من سيتكلم الفرنسية عام 2000) وأدرج الجزائر ضمن الإستراتيجية الفرانكفونية. وأورد بأن هذه الأخيرة تقاوم جيدا التعريب بالمغرب العربي، وبأن تعليم الفرنسية في الجزائر قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاستقلال، ووصف اللذين يتكلمون باللسان الفرنسي في العالم بأنهم يمثلون الفرق العسكرية المسلحة للفرانكفونية، كما كتب الصحفي الفرنسي (بول بالنّا) الذي قضى في الجزائر سنوات كمراسل لجريدة لوموند مقالا بمناسبة الذكرى العشرين لاستقلال الجزائر اورد فيه بان عدد الأطفال الذين يتعلمون الفرنسية في الجزائر قد تضاعف عشرين مرة عما كان عليه في عهد (الجزائر الفرنسية)،

وأبدى استغرابه من كون الحكومة الجزائرية لاتزال مصرة على رفض الاعتراف بالازدواجية اللغوية وبالفرانكفونية مع أن الجزائر — كما يزعم — تعتبر البلد الفرانكفوني الثاني في العالم، وقد فات (بول) بأن في فرنسا حركة على رأسها شوقينمان - وزير الدفاع في حكومة روكار الاشتراكية — قادت منذ 1981 حملة واسعة للدفاع عن اللّغة الفرنسية ضد تهديد اللّغة الإنجليزية، وكانت الموضوعية العلمية تقتضي منه دعوة الجزائرية إلى التثبث بلغتهم وحمائتها، والقول بشأنها على الأقل كما قال المستشرق الفرنسي (لوي ماسينيون): « لندفع العرب إلى احترام عربتهم، هذه الآلة العضوية الصافية والصالحة لنقل اكتشافات الفكر عبر الدول، فلا نحيلها مسخا مقلدا للغاتنا الآرية.. »، وهو كلام فيه الكثير من الموضوعية، لأن اللّغة أيا كانت هذه اللّغة، هي ليست كما يدعيه المندمجون في الإستراتيجية الفرانكفونية ببلادنا مجرد رموز واصطلاحات وأداة اتصال صماء بين أفراد هذا المجتمع أو ذلك، وإنما هي نظام نفسي وفكري وقيمي قائم بذاته، ومن شأنه أن يكون عاهل ثراء وغنى في الفكر الإنساني، ثم أن اللّغة العربية التي حملت الحداثة للعالم، وأسست علم الرياضيات، وساهمت بفعالية في تطوير العلوم، وأقامت أول مستشفى في التاريخ، وبنّت

حضارة لا ينكر عظمتها إلا الجهال والحاقدون، وتتوفر على أرصدة هائلة في مختلف حقول المعرفة الإنسانية، من حماقة والإجحاف والإدعاء لها بالنقص والقصور، وجعل ذلك مدعاة للتنكر ومواصلة اغتصاب دورها الطبيعي بين أبنائها بحجة أنيا دون اللغة الفرنسية تعبيراً واستيعاباً لروح العصر، لأن مقياس التقدم والتخلف لا تمثله أولاً اللغة المجردة بقدر ما يحدده العنصر البشري، صاحب هذه اللغة أو تلك، ولأن التاريخ البشري لم يحدثنا أبداً بان أمة من الأمم حققت نهضة نات بال.

بلغة غير لغتها القومية، والأمثلة على ذلك اليابان وكوريا والصين وغيرها من البلدان التي حققت ما حققته من تقدم ورقي بفضل اعتمادها على لغاتها الوطنية في بناء مجتمعاتها، والتي تقابلها في الطرف الآخر الكثير من البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتبنى اللغات الانجليزية والفرنسية والإسبانية، ومع ذلك بقيت تزرع تحت أغلال التخلف والفقر والجهل، وتفسير ذلك أن اللغة مهما بلغت من درجة التطور فإنها لا تستطيع بمنأى عن العوامل الحضارية الأخرى أن ترقى بشعب متخلف أو تحدث فيه نهضة حقيقية، لأن ذلك يعر عبر توطين علوم وتكنولوجية العصر وتأصيلها في الواقع، وهو ما لا يتحقق إلا باللغة القومية التي هي وحدها المؤهلة بالطبيعة لهضم الإنتاج العلمي التكنولوجي وتمثله في أن، أما اللغة الأجنبية فمهما بلغ رقيها فليس لها قدرة القيام بهذا الدور مما يبقي المجتمع المستعمل لها مستهلكاً ليس إلا.

وباعتبار هذه الأهمية التي تكتسبها اللغات في حياة الأمم، فإن المفكرين والساسة يجمعون على ضرورة سيادة اللغة القومية على سائر مناحي حياة المجتمع، ف (هوشي مينه) يقول في وصاياه لشعبه؛ « حافظوا على صفاء اللغة الفيتنامية كما تحافظون على صفاء عيونكم..»، والكاتب الفرنسي المعاصر (جليبر كونت) يقول: « إن اللغة هي الجنسية نفسها، هي الوطن حياً ومنعماً في ذات كل واحد منا...»، وعليه فإن بلدانا كثيرة دأبت على

إقامة الهيئات والأكاديميات وعلى إصدار التشريعات لحماية لغاتها وإثرائها، ومن ذلك التشريع الفرنسي الخاص باستخدام اللغة الفرنسية الذي صدر في جوان 1975، وتقضي بعض أحكامه بمعاقبة المخالفين له عقوبة تصل حد الحبس، واعتبر ذلك كإجراء ضروري لصيانة اللغة القومية من الأخطار التي تتهددها من اللغة الانجليزية على وجه التحديد.

وإذا كان هذا هو شأن اللغة لدى الأمم التي تعتد بنفسها وتعتز بهويتها، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة في ساحتنا الوطنية، هو كيف أن نفرا ممن رضعوا الثقافة الفرنسية في ظروف تاريخية ظلوا أسرى أطروحتهم المغلوطة والمتناغمة مع منطق منظري الفرانكفونية العالمية، وأصبحوا بما يحملون من فكر وينتهجون من سلوك حماتها اللذين أوكلت لهم مهمة بعثة جهود الجزائر في استعادة لعتها، رمز سيادتها وعنوان هويتها؟.

التعريب بين المبدأ والتطبيق

ظل التعريب الشامل مبدأ أساسيا في كل المواثيق الوطنية سواء أثناء الثورة أو بعد الاستقلال، فبيان أول نوفمبر، ووثيقة الصومام وميثاق طرابلس، ومؤتمرات جبهة التحرير الوطني كلها تجمع على أن استقلال البلاد لا يكتمل إلا بإحلال اللغة العربية مكانتها الطبيعية في المجتمع الجزائري العربي المسلم، كما صدرت من أجل هذا الفرض بعض التشريعات الخاصة بالإدارة والتعليم، منها الأمر الذي صدر تحت رقم 62/63 بتاريخ 2 أبريل 1968 الذي يقضي بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، والموسوم رقم 59/63 الذي ينص على أن شغل أية وظيفة في إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية يتوقف ابتداء من أول جانفي 1971 على معرفة كافية للغة العربية، ثم ميثاق التربية الذي نشر ضمن أموية رئاسية بالجريدة الرسمية في أبريل 1976، والذي أعلن أن لغة التعليم ينبغي أن تكون العربية في سائر مراحل التعليم وسائر المؤسسات وأن اللغة الفرنسية كأي لغة أجنبية أخرى سيتم تدريسها كلغة فقط... غير أن واقع الحال هو أن التعريب في ظل غياب ميكانيزمات تطبيقه ظل متمللا ومحصورا في مجالات دون

أخرى ومتوقفا على المبادرات الشخصية، وأيضا عرضة للمزيدات والأهواء... ومن هذا المنطلق جاء قانون التعريب الصادر في ديسمبر 1990 من قبل المجلس الشعبي الوطني وأتى بقواعد إلزامية تنص في مجملها على تكريس مبدأ اللغة العربية في الإدارة ومؤسسات الدولة المركزية والمحلية وفي المنشريات الرسمية للبنوك والشركات والأحزاب والجمعيات وفي المعاهدات والعقود، وأكدت المادة 25 منه على إنشاء الأكاديمية الجزائرية للغة العربية من أجل إثراء هذه اللغة شكلا ومحتوى... وحتى تبلغ العملية أهدافها المسطرة عزز القانون الجديد بمجموعة من القواعد الجزائية التي تعاقب المخالفين بغرامات مالية متفاوتة، وحدد تاريخ 5 جويلية 1992 كأجل أقصى لاستكمال التطبيق.

غير أنّ ردود الفعل التي جاءت عقب صدور هذا القانون كانت متباينة تباين القوى الفاعلة في الساحة الوطنية الثقافية والسياسية، ففي الوقت الذي هلّل له أنصار اللغة العربية بوصفه إجراء لوضع الجزائر في سياقها التاريخي والحضاري الصحيح، نجد أطرافا أخرى كعادتها تشهر حربا شعواء ضد هذا القانون الذي وصمته بالارتجالية والافتقار إلى الخلفية العلمية الضرورية، وأبدت أسفها الشديد على ضياع مكسب تكنولوجي هائل للجزائر، هو اللغة الفرنسية لغة العلوم والحضارة (..)، وقد وجد هذا الاتجاه صدى واسعا في الصحافة الفرنسية ووسائل إعلامها التي قدمت موضوع التعريب على أنه محاولة للانتحار وتدمير الذات الجزائرية، فصحيفة لوموند اعتبرت القرار بمثابة ورقة أيديولوجية رابحة في يد الإسلاميين ومن أسمتهم بالجهويين في الحملة الانتخابية التشريعية التي يجري الإعداد لها آنئذ، وأشارت إلى الأخطار المستقبلية التي تنطوي عليها هذه الورقة، أما (آلات ديكو) — وزير الفرنكفونية— فقد صرح في القناة الفرنسية الثانية بأن هذا القانون يخدم الأصولية في الجزائر، وأبدى شديد أسفه عن الخسارة التي ستلحق بالجزائر إن أقدمت على تطبيقه... وعمدت جل القنوات الفرنسية، من خلال بعض الجزائريين المأجورين، إلى إيهام الرأي العام بما يتضمنه هذا القانون من (غبن) اجتماعي و(حيف) ثقافي على المواطن الجزائري المنسجم مع اللغة الفرنسية المستعملة في بلاده(..).

وإذا كانت وجهة النظر الفرنسية هذه لها ما يبررها من الناحية العقائدية والنفسية، وتتناغم مع الحساسية المفرطة لفرنسا إزاء لغتها ومستعمراتها القديمة، فإن موقف بعض العناصر الجزائرية المتشعبة بروح الثقافة الفرنسية يدعو إلى وضع علامة استفهام كبرى أمام ما عمدت إليه في الخفاء والجهر من أساليب لإعاقة تحقيق هذا الإنجاز الوطني الهام، وقد استغلت الظروف الخاصة التي عاشتها الجزائر بعد تشريعات 1991 لتمعن في المماثلة والمرابطة وخلق الأعداء إلى أن حلّ الأجل الأقصى لتطبيق هذا القانون الوارد في المادة 36، فاضطرت السلطة المتمثلة في المجلس الأعلى للدولة آنئذ إلى إصدار مرسومين يوم 4 يوليو 1992 يتعلقان بهذا الموضوع، الأول جاء تحت رقم 20/92 ينص في مادته الأولى على تمديد الأجل الأقصى المنصوص عليه في قانون استعمال اللغة العربية إلى غاية توفر الشروط اللازمة، والثاني يحمل رقم 303/92، وهو يؤكد سريان مفعول هذا القانون ويلزم جميع المصالح العاملة في كل قطاعات النشاط الوطني الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي والدبلوماسي بتوظيف كافة الإمكانيات المتوفرة لديها من أجل تطبيق الترتيبات الواردة في القانون رقم 05/91..

ورغم ذلك فإن المناوئين للتعريب المهيمين على دواليب الإدارة والاقتصاد أصروا على تجاهل المغزى الذي يشتمل عليه الموسومان وحملوا ذلك على أنه • تجسيد لقانون استعمال اللغة العربية وانتهزوا الفرصة للإعراض عن تطبيقه بدعوى عدم توفر الإمكانيات، وبذلك نجحوا لسنوات أخرى في تحييد هذا القانون قبل أن يرفع عنه الخطر في المدة الأخيرة ليخطو خطوة أخرى في طريق التجسيد الشامل رغم ما يكتنف ذلك من عراقيل داخلية وخارجية تتوخى أولا وأخيرا إبقاء الجزائر في دائرة الفرانكفونية.

وباختصار فإنّ قانون تعميم استعمال اللغة العربية الذي جاء لتصفية الازدواجية اللغوية والانتقال من مرحلة الصراع اللغوي إلى مرحلة العطاء الفكري والتكنولوجي للشعب الجزائري، هو صيرورة تاريخية لامناص منه في مجتمع عربي يصبو إلى الإنعتاق والنقد،

ويبقى عامل الزمن هو وحده الأهم في هذه المسألة التي يجمع الباحثون ورجال الفكر وساسة الأمم العظيمة على حيويتها في كل مشروع تنموي حقيقي، ويقولون باستحالة إحداث النهوض الاجتماعي وتحقيق التقدم بلغة غير اللغة القومية، لأن الأمر ببساطة يتوقف على هضم وتمثل الخبرات وعلوم العصر، وهو مالا تستطيع القيام به سوى هذه اللغة التي هي العنصر الأساسي للشخصية الاجتماعية والوعاء الذي يختزن هذه الخبرات ويوطنها ويعيدها خلقا جديدا.

ومن هنا فإن القول بضرورة الإبقاء على اللغة الفرنسية في الحياة العامة للشعب الجزائري بدعوى مؤهلاتها العلمية المتفوقة.

هو أولا دعوة إلى تكبير المجتمع الجزائري وشل قدرات الإبداع والخلق فيه وإقامة الحجر عليه ضمن حدود هذه اللغة الغربية التي وإن حصل بها بفعل طول العهد لاستعماري بعض الهضم لعلوم العصر، فلن تكسبنا أبدا القدرة على تمثيلها وتأصيلها في الواقع، ثم أن هذا القول ثانيا دعوة مغرضة لعدم تطبيق قانون صادر عن أعلى هيئة تشريعية في البلاد في وقت يدعو فيه الجميع إلى ضرورة احترام القانون وجعله فوق كل الاعتبارات، ولاشك أن المجلس الأعلى للغة العربية المخول قانونا بإنجاح تطبيق هذا القانون، له كل الوسائل المادية والمعنوية والقانونية لتعميم تجسيده في كل القطاعات، وعلى الجميع أن يبدي الحس المدني المطلوب في مجتمع يرنو إلى بناء الديمقراطية ويلح على ضرورة احترام كل قوانين الجمهورية.